وظيفة الإرشاد الاجتماعى ووسائله

فى هذا الطور من حياتنا

نحن فى صدد إصلاح مجتمع مريض فاسد ، وإنشاء مجتمع سليم صالح . والوسيلتان اللتان نملكهما لبلوغ هذين الغرضين هما التشريع الاجتماعى والإرشاد الاجتماعى . وفى موضع آخر من هذا العدد قد أجملت صورة المجتمع الصالح وتشريعاته فلا أعود هنا لتكرار القول فيها .

وكذلك ألممت هناك بما تستطيعه الوسيلة الأولى من وسائل الإصلاح وهى التشريع من المساهمة فى إصلاح المجتمع الحاضر وبناء المجتمع الجديد ، فلا أكرر هنا ما فصلته هناك .

وإنما يعنينى فى هذا المقال أن أبين وظيفة الوسيلة الثانية فى هذا الطور من حياتنا ومدى ما تستطيع أن تحققه من الإصلاح أو التمهيد للإصلاح .

إن وظيفة الإرشاد الإجتماعى تتلخص فى أمرين :

الأول : بيان ما فى المجتمع الحاضر من أمراض وعيوب ، والفحص عن أسبابها ، ودراسة أحوالها وتطوراتها ، وتتبع ظواهرها ومضاعفاتها ، وجمع الإحصاءات والبيانات الخاصة بها ... ثم اقتراح وسائل علاجها ، ورسم الطريق لهذا العلاج .

الثانى : تصوير مثل أعلى للمجتمع المطلوب ، والدعوة إلى هذا المثل ، وبث فكرته فى النفوس ، وإقناع الجميع بضرورة العمل لتحقيقه فى عالم الوجود . إذ أن خلق المجتمع الصالح لا يتم بمجرد بيان ما فى المجتمع الحاضر من عيوب ، بل لا بد من رسم صورة للمجتمع الصالح الذى نريد .

وللإرشاد فى تحقيق هذين الغرضين أهمية لا تقل فى الطور الحاضر من حياتنا عن أهمية التشريع . ذلك أن الإصلاح الاجتماعى عمل عسير لا يتم بمجرد الرغبة فى إتمامه ، وهو يقتضى من فريق من الشعب تضحيات معقولة اعتاد ألا يبذلها يوم كان المجتمع والنظر فى أمره نافلة لا تعنى أحدا . كما أنه يقتضى من الفريق الآخر يقظة واستعدادا لقبول الإصلاح .

ولعل هذه هى مشكلة الإصلاحات الاجتماعية ، فهى مسألة وجدانية واقتصادية وقانونية وصحية ، وبتعبير مجمل : مسألة إنسانية معقدة كتعقيد الإنسان ذاته ، وكل إغفال لعقدة من العقد يؤخر حلها جميعا ، إن لم يحدث بها مشكلات وعقدا جديدة .

خذ مثلا لذلك مسألة المياه النقية الصالحة للشرب ، فقد ثبت فى حالات كثيرة أن بعض القرى التى أمكن توفير المياه النقية بها يعرض سكانها عن هذه المياه ، وتأبى فتيات القرية ونساؤها أن يجلبن الماء الصافى مؤثرات عليه الماء العكر الذى لا يزال بخيره وسمه وخصوبته ، معتقدات أن ما يخصب الأرض يخصب ساكنى الأرض ، والعكس بالعكس سواء !

وخرافة كهذه كفيلة بالقضاء على مشروع هام كمشروع المياه النقية ، ولا بد فى محاربتها من تتبع تاريخها ، وهى ولا شك ترجع إلى ما أثر عن مصر القديمة من عبادة النيل أو تقديسه واعتقاد الخصب فى مياهه الحمراء ، كما ترجع الى الجهل الذى يسيطر على الريف ويملى للخرافات القديمة والحديثة فى التعمير والبقاء .

ومثل آخر فى التعليم الإلزامى الذى نعتمد عليه فى تنوير الريف بعض التنوير ، فقد لوحظ أن كثيرا من الآباء يحتملون الغرامة التى يفرضها عليهم القانون ولا يرسلون ببناتهم الى المدارس ، لأن التقاليد تحول دون تعليم الإناث فى بعض الجهات حتى اليوم والغد ، ومشكلة التقاليد يجب تناولها باللطف لا مواجهتها بالعنف ، فهى عميقة الجذور فى النفس الإنسانية ومحاولة اقتلاعها بالقوانين محاولة متعبة أو فاشلة .

أما البنون فقد لوحظت كذلك كثرة تغيبهم ، وكان وراء هذا التغيب فى الغالب عوامل اقتصادية لها قيمتها فى حياة الفلاح المصرى . ذلك أن الولد جزء من رأس مال أبيه الضئيل ، والفقر الأسود الكالح الذى يعانى الريف ، يجعل مجهود الصبى جزءا من مورد الأسرة لا غنى لها عنه .

ومثل ثالث فى معالجة هذا الفقر الذى يحول دون التعليم ودون سواه من مقومات المجتمع السليم ، فعلاج هذا الفقر فى حدود الموارد الحالية يقتضى زيادة الأجور وتوافر الضمانات الاجتماعية للطبقة العاملة ، كما يقتضى تخفيف الأعباء عن كواهل الطبقات الفقيرة وزيادتها على كواهل أصحاب الثروات الكبيرة ، ولكن هذا كله ينبغى أن يتم فى الحدود التى لا تزعزع أسس الاقتصاد القومى ولا تعرضه للانهيار أو الضعف أمام المنافسة الأجنبية ، إذ أن زيادة الأجور ورفع فئات ضريبة الأرباح إذا زادا عن حد معين أضعفا الانتاج الأهلى أمام مثيله الأجنبى ، كما أن نقص الأجور عن حد معين يضعف المقدرة على الشراء بين الملايين العاملة فيقل التوزيع ويضعف الانتاج الأهلى عن المنافسة كذلك ! وفى كلتا الحالتين لا بد من بيان هذه الحقائق للجميع .

ومثل هذا يقال فى كل مشكلة من مشكلات المجتمع المصرى العميقة الجذور التى تتحكم فيها العادات والتقاليد تارة وتتحكم فيها الأوضاع الاقتصادية والدولية تاره أخرى .

ومن هنا تبرز أهمية الإرشاد الاجتماعى ، فهو أول وسائل التهيئة لقبول الإصلاح ، وتفتيح مغاليق الأذهان والنفوس للدعوة الإصلاحية . فالطبقات العليا يجب أن تهبط قيلا ، والطبقات الدنيا يجب أن ترفع قليلا لتتقابلا فتتفاهما على معنى الإصلاح . والإرشاد الاجتماعى هو الذى يأخذ بأيديهما ليجمعهما عند نقطة معينة فيتواجهان و يكون التفاهم والاقتناع.

وقد استطاع الإرشاد الاجتماعى فى خلال عامين أن يصنع شيئا كثيرا فى هذا السبيل، وأن يخلق فى النفوس كثيرا من الاستعداد لقبول حلول معينة ومشروعات خاصة كانت تقابل بالرفض والاستنكار ، وتتهم بالتطرف ومجانبة الاعتدال .

ففكرة كفكرة الضرائب التصاعدية بحسب تصاعد الدخل أصبحت فكرة مقبولة من الكثيرين كإجراء لامناص منه فى المستقبل القريب لتحقيق العدل الاجتماعى . صرح بهذا معالى وزير الشئون الاجتماعية الحالى وكان وكيلا لمجلس النواب فى حديث لمعاليه مع مندوب مجلة أسبوعية ، وصرح به من قبل سعادة حبيب باشا المصرى مدير الضرائب السابق فى إحدى محاضراته ، وصرح به معالى الأستاذ يحيى الدين بركات باشا فى محاضرة له عن حالة مصر الاقتصادية بعد ربع قرن، وهذا بعد أن كانت تقام كل المراقيل التى يتصورها المرء أمام نشر مقال يتضمن مثل هذا الاقتراح منذ ثلاثة أعوام فقط، فأبته صحف كثيرة وتخوفت من اتهامها بتهمة غليظة لو نشرته ! حتى أتيح له النشر فى تحفظ واحتراس !

وهكذا تنضج الأفكار الاجتماعية وتستعد النفوس لقبولها كلما كثر الحديث حولها وطال تقليبها على وجوهها المختلفة ، وهذه خطوة أساسية فى نجاح الحركة الإصلاحية لا تقل شأنا عن مشروعات الإصلاح ذاتها وعن وسائل تنفيذها الأخرى .

* * *

تلك هى وظيفة "الإرشاد الاجتماعى" فى اختصار، فما هى وسائله التى يمكنها فى هذا الطور من أطوار حياتنا ليبلغ بها إلى أداء هذه الوظيفة ؟

وسائله هى : النشر ، والاذاعة ، والخطب المحاضرات ، والسينما ، والمسرح ... فلنقل كلمة حول كل وسيلة من هذه الوسائل .

فأما النشر فتضطلع به هذه المجلة ، وليس من وظيفتها أن تثنى على جهودها فى هذا السبيل، ولكننى أكتفى بفقرات من شهادة رجلين لهما مركزهما وقيمتهما، وهما توفيق دوس باشا وأحمد رمزى بك فى مضابط البرلمان .

يقول أولهما فى تصريح رسمى بمجلس النواب : "أما فيما يتعلق بالنشر فقد اطلعت على أعداد مجلة الشؤون الاجتماعية ، ويحق لى أن أهنئ الوزارة عليها وعلى طريقة إدارتها وما نشر فيها من الموضوعات، وإن كان لى أن أحكم عليها مما سبق صدوره فى أعدادها السابقة فأقول :

إنه سيكون لها والحمد لله أثر بالغ إذا عمم نشرها أكثر مما هو الآن ، لأنها فى الواقع عنصر نافع وقلم تحريرها متقن ، فهو يطرق الموضوعات المفيدة ، ويعرض البرامج النافعة ، فأرجو أن تعمل الوزارة على نشر هذه المجلة " .

ويقول ثانيهما فى مجلس الشيوخ كذلك : "وزارة الشؤون الاجتماعية تستعين فى مهامها الإصلاحية بوسيلتين : وسيلة الإذاعة بالراديو ، ووسيلة مجلة الشؤون الاجتماعية . ولا شك فى أن أنفع الوسيلتين هى المجلة ، لأنها تبقى ويطالعها قراء كثيرون ، وكثير من الوزراء الحاليين والسابقين وبعض عظماء البلد ومفكريه وكبار كتابه يشتركون فى تحريرها ويفيدون الناس بثمار تجاربهم ودراساتهم المختلفة " .

وأما الإذاعة ، فلا يملك الإرشاد الاجتماعى فى الطور الحاضر من أمرها إلا إذاعتين اثنتين فى كل أسبوع يلتقى فيهما المحاضر ويحدد له الموضوع أو يتركه لاختياره فى بعض الأحيان ، وهذه فى الواقع وسيلة قاصرة لا تبلغ فى الإرشاد الاجتماعى إلا القليل بالقياس إلى ماتستطيع الإذاعة أن تبلغ إليه . ولسنا نعنى أن تكون برامج الإذاعة كلها إرشادا فما الإرشاد بالخطب إلا وسيلة من عدة وسائل . وهناك إذاعات دينية تشرف عليها جهة أخرى وإذاعات موسيقية وغنائية ليس للارشاد الاجتماعى عليها من سلطان الآن .

وما أريد أن تستحيل الأغانى مواعظ وإرشادات فقد يكون هذا أفشل طريق فى استخدام الفنون للاصلاح الاجتماعى ، وأستعجل هنا الكلام عن السينما والمسرح ، فأضمهما فى الحكم إلى الموسيقى والغناء ، إنما ينبغى مع هذا ألا تكون هذه الفنون جميعا أدوات إفساد للذوق وللخلق كما هى الحال الآن فى معظم مايذاع من أغان وما يعرض من روايات وأفلام .

وأنا أكره التكرار ، وقد كتبت كثيرا عما يسمونه موسيقى وغناء ، وهو تميع المتميعين وتخنث المتخنثين ، وتشويه للفطرة الانسانية وللعواطف البشرية ؛ ولا خلاص لنا من هذه المحنة إلا بأن تقوم على الإذاعات الموسيقية والغنائية هيئة من المثقفين تضم بعض الخبراء فى الألحان والأصوات ممن لم يصبهم داء التميع والترهل ، فيكون لهذه الهيئة أن تجيز ما تشاء من الإذاعات ، وأن تمنع ما تشاء ، وألا تكتفى برقابة ألفاظ الأغانى ، بل تراقب كذلك تلحينها وأداءها ، ويكون فى اختصاصها أن تشير بمصادرة الأفلام الغنائية والأسطوانات ومنع تداولها حين ترى فيها تشويها كهذا التشويه وإفسادا للذوق والضمير كالإفساد الفاشى فى معظم ما يسجل ويذاع .

أما روايات المسرح وأفلام السينما فهى خاضعة لنوع من الرقابة ، ولكن هذه الرقابة تعنى على الأكثر بالمحظورات السياسية والدبلوماسية قبل أن تعنى بالنواحى الاجتماعية والخلقية ؛

ولست أبغى أن تستحيل الروايات والأفلام مواعظ دينية أو دروسا اجتماعية، ولكن ينبغى مع هذا ألا تسف فى موضوعاتها ومناظرها إلى إثارة الغرائز المنحطة التى لا تعنى فنا ولا ثقافة، وأن يحال بين الشبان فى سن معينة وبين هذه المثيرات، كما يصنع الكثير من أرقى شعوب القارة الأوربية .

ويبقى من وسائل الارشاد الاجتماعى الخطب والمحاضرات، وهذه لا يملك قسم الارشاد الاجتماعى منها إلا سلسلة المحاضرات التى ينظمها مع إدارة الخدمة العامة فى قاعة يورت بالجامعة الأمريكية، ولهذه السلسلة قيمتها ولا شك، وقد تناولت موضوعات هامة مما يشغل بال المصلحين الاجتماعيين، ولكنها ككل ما يلقى ويذاع لا تسير وفق برنامج معين ولا ترمى الى هدف محدد سوى تناول بعض العيوب الاجتماعية ووسائل إصلاحها .

وبجانب هذه السلسلة الاجتماعية، الخطب والمحاضرات التى تلقى فى النوادى والجمعيات الأخرى والخطب الدينية التى تلقى فى طول البلاد وعرضها، وهذه وتلك تسعى وفق ما يهديها اليه جهدها إلى الإصلاح من شتى النواحى ، ولكنها لا تسير كذلك وفق برنامج مرسوم ، ولا ترمى إلى هدف مقصود ، ولا ترتبط كل جهة منها بالأخرى أى ارتباط .

* * *

من هذا الاستعراض يتبين أن يد الارشاد الاجتماعى ليست مطلقة فى استخدام جميع وسائل الارشاد ، وأن مهمته ليست كذلك واضحة المعالم مرسومة الحدود ، وأن وسائله ليست مهيأة لتؤدى أقصى ما تستطيعه من ثمرات .

والسبيل إلى تحقيق ذلك كله هى :

(أولا) رسم صورة واضحة للمجتمع الذى نريد إنشاءه على مثال ما أوضحته بتفصيل فى كلمة أخرى بهذا العدد تحت عنوان : " المجتمع الصالح هو المجتمع المتوازن " وتوجيه الارشاد الاجتماعى بجميع وسائله لشرح هذه الصورة والدعوة الى تحقيقها ، وبيان الواجبات والحقوق لجميع طبقات السكان فيها .

(ثانيا) توحيد الإشراف على جميع وسائل الارشاد الاجتماعى أو إيجاد أداة الاتصال بينها جميعا ، بحيث يؤدى كل منها قسطه المفروض فى تنفيذ برنامج واضح مرسوم .

وليس من المستغرب أن يكون للارشاد الاجتماعى نصيبه فى رقابة الصحف من ناحية ما يهمه ؛ فالصحافة مدرسة الشعب ، وبعضها يفسد فى كيان المجتمع ما لا تفسده الإذاعة والتمثيل والسينما ، وبعضها يهبط فى فهم الحرية إلى درك الفوضى ، وفى سبيل التجارة الرخيصة ينشر من الصور ومن الموضوعات مالا يصح أن يقرأ إلا فى المواخير والحانات . ولو كانت هناك رقابة اجتماعية بجانب الرقابة السياسية لوقتنا شر هذا المسخ والانتكاس .